مواجهات إلى متى؟

يخطئ من يعتقد أن بلادنا وحدها هي التي تخوض حرباً مع الإرهاب الذي يمثله تنظيم (القاعدة) لأن المشهد السياسي والأمني والإعلامي الراهن في العالم العربي والإسلامي يشير إلى حروب ضارية ومتواصلة تخوضها السعودية ومصر والأردن والعراق وموريتانيا والجزائر ونيجيريا والنيجر وباكستان ضد الإرهاب الذي تمارسه جماعات ضالة تريد فرض أفكارها ومعتقداتها السياسية بالعنف والسلاح، عبر تفجير المباني والمنشآت الثقافية، والاعتداء على منتسبي الأجهزة الأمنية وفرض أنماط سلفية متشددة ومنغلقة من السلوك على المجتمع، انطلاقا من ثقافة ضالة يعتقد ضحاياها بصواب ما يتلقونه من تفسير أحادي للشريعة الإسلامية على أيدي بعض شيوخ التطرف و التكفير الذين يوهمون أتباعهم الضالين بأن تلك الأفكار والمعتقدات تحظى بإجماع (جمهور علماء المسلمين)، الأمر الذي يستوجب استخدام القوة لمواجهة الطائفة الخارجة عن الطاعة والمفارقة للجماعة والممتنعة عن تطبيق الشريعة في الدولة والمجتمع، كشرط لتغيير المنكر وحراسة الدين.

أحمد الحبيشي

ومما له دلالة عميقة ان هذه المواجهات التي الحقت خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات الخاصة والعامة، تأتي في سياق مقاومة الميول التي تبديها النخب السياسية والحكومات في بلدان المنطقة لإجراء إصلاحات شاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بهدف توسيع المشاركة السياسية وضمان حقوق الإنسان وإشراك المرأة في الحياة العامة واطلاق مفاعيل المجتمع المدني، الأمر الذي يؤشر على ولادة ثقافة سياسية جديدة تتجاوز ثقافة النخب القديمة التي هيمنت على الحياة السياسية في العالم العربي خلال حقبة الحرب الباردة، وتسعى في الوقت الراهن الى مقاومة الميول الموضوعية للإصلاح والتغيير.

وبوسعنا القول إن لكل جدار سميك نقاط ضعف خاصة به.. ولم تخل جدران الشمولية من الثغرات التي تسللت منها الرياح المعاكسة.. ناهيك عن ان كل النظم الاستبدادية والشمولية لم تسلم من هذه الثغرات، ولم تخل من الهواء النقي والأفكار الجديدة، وهو ما يفسر حقيقة أن الاستبداد بكل أشكاله وألوانه لم يكن عبر التاريخ حائلاً دون ظهور نماذج خالدة من دعاة الحرية والتفكير الحر أمثال الحلاّج وابن عربي وناظم حكمت وغوركي وبابلو نيرودا وسولجنستين وزاخاروف ورسول حمزاتوف واحمد فؤاد نجم والموشكي والزبيري والسيّاب.. الخ.

المثقف الشمولي هو نتاج طبيعي للثقافة الشمولية التي تحصر نفسها ووظيفتها في نسق الأفكار لا في الوقائع، ثم تقفز فوق الواقع وتهمل تفاصيله وأحداثه.. بمعنى ان المثقف الشمولي هو الذي يستخدم الآيديولوجيا للقيام بوظيفة حراسة الأفكار.. والمعروف ان حراس الأفكار يفشلون على الدوام في سد جميع الثغرات التي تتسلل منها رياح التغيير التي تصيبهم بالذعر.

عندما يتمترس المثقف وراء أفكاره ويدعو الى تطبيق نموذجه، يتحول بالضرورة الى داعية يشرح افكاراً جاهزة ولا يفكر لكي ينتج أفكاراً جديدة.. ولذلك فإن الدعاة يخسرون دائماً المستقبل لأنهم يشتغلون على القولبة والنمذجة في واقع تتغير أنساقه ووجهات تطوره باستمرار، ويحتاج تبعاً لذلك إلى إعادة اكتشاف مفاعيله على نحو مستمر أيضاً.. أمّا صناعة الأفكار فهي صنو لصناعة الواقع.. والذين يعيدون باستمرار قراءة الواقع، يستطيعون تغيير وتطوير أفكارهم والمشاركة الفاعلة والمتجددة في عمليات التغيير التي تحدث في عالم الحقيقة الواقعي.. وبقدر ما تتغير طريقة التعاطي مع الأفكار، يتغير مفهوم المثقف للحقيقة التي تظل على الدوام نسبية ومتغيرة، ويصبح أكثر قدرة على المساهمة في إعادة صياغة الواقع و تغييره من جديد.

لاريب في ان التطرف يحتاج الى مواجهة بوسائل مختلفة.. وعندما يكون التطرف اشتغالاً في مجال الأفكار لابد من مواجهته بوسائل النقد والحوار النقدي.. اما عندما يتحول الى إرهاب دموي فلا يكون امامنا من طريق آخر للتعامل معه سوى طريق إخضاع الجريمة الإرهابية ومرتكبيها الذين أفرزتهم ثقافة التطرف للقوة المشروعة.. أي قوة الدستور والقانون.

الثابت ان بلادنا اكتوت بنار الإرهاب المتستر بالدين شأنها في ذلك شأن بلدان عربية عديدة.. وقد ارتبطت ظاهرة الإرهاب بنوع مدمر من العنف الديني والسياسي المنظم، وأخذت مداها عبر فتاوى فاشية تجيز سفك الدماء وقتل النفوس ونشر الرعب وتقويض أسس الدولة المدنية والمجتمع المدني، سواء تم ذلك من خلال ضرب وتفجير المصالح الأجنبية والمنشآت الوطنية، اواغتيال المفكرين والمثقفين والتلويح بقوائم الموت.

من نافل القول ان الهدف الرئيسي لهذا الإرهاب الدموي هو إزاحة العقبات التي تحول دون قيام دولة دينية وإحياء السلطة المرجعية الكهنوتية للإكليروس استناداً الى فكرة (التفويض الإلهي) لرجال الدين والملوك الربانيين.. ومثل هذه الدولة لا يمكن ان تقوم الاّ على تعصب رجال الدين وهم جماعة من البشر لتأويلهم الخاص للنصوص وفق مصالحهم الدنيوية ، وقمع معارضيهم وتصفيتهم وإقامة ما يزعمون انه حكم الله من خلال محاكم تفتيش ميدانية كتلك التي شاعت في العصور الوسطى في اوروبا.

اننا لم نتعرض في اليمن لارهاب مدمر فحسب.. بل لقمع متجسد في أفكار متعصبة تغذي منابع الإرهاب وتصنعه.. وحين تتحول هذه الأفكار المتعصبة الى جرائم إرهابية يرتكبها بعض الجهلة من ضحايا التعبئة الخاطئة التي يمارسها حرّاس هذه الأفكار، ينهض القانون بوسائل سلطة الدولة لمواجهة الجريمة الارهابية المنظمة ومرتكبيها.. لكن ينبوع الجريمة لا يتوقف عن إعداد المزيد من المجرمين المزودين بأحزمة ناسفة، والتمهيد لجرائم إرهابية جديدة.

والحال ان سلطة الدولة لا تكون فاعلة خارج هذا السياق.. فهي لا تنفع لمواجهة سلطة الثقافة القائمة على التعصب والتطرف، الأمر الذي يستوجب نقد هذه الثقافة وتفكيكها، وهي عملية لا بد ان تتم بالأدوات الفكرية على اساس من الصراحة والعلنية والوضوح وعدم المداهنة.

تهدف هذه العملية الى تفكيك العلاقة بين التعصب والقمع.. وفي تقديري ان العلاقة بينهما لا تختلف عن العلاقة بين السبب والنتيجة، فالتعصب يولّد القمع، والقمع يبقى مغلقاً في مدار التعصب.. وأخطر ما في هذه العلاقة هو قيامها على نهج اتباعي تقلي لثقافة تلح وتصر على ضرورة الإجماع وترفض الاختلاف ولا تعترف بالتنوع والتعدد والمغايرة، وتقرن الدخول الى الفرقة الناجية بالخضوع المطلق لما يؤمن به امير او شيخ الجماعة.

وعندما يعتقد المتعصب أنه ينتمي الى الفرقة الناجية، وأن من لا يشاركه أفكاره المتعصبة ينتمي الى أهل البدع والرأي والشرك من الفرق الضالة التي يسري فيها الكفر بالله والمعصية للجماعة، يتحول التعصب تبعاً لذلك الاعتقاد الى ثقافة تبرر قمع المختلف والمبتدع والسعي الى استئصالهما، تطبيقاً لقول ابي إسحاق الشاطبي (ان الناجين من النار مأمورون بمقاومة أهل البدع والشرك والرأي والضلال، والتنكيل بهم وبمن انحاش الى جانبهم بالقتل وما دونه).

هكذا نكون امام جرائم دموية ناتجة عن ثقافة قمعية ومتطرفة لا تعترف بالمغايرة أو الحوار او الخروج على ما يُسمّى (إجماع جمهور العلماء) وهو إجماع لا يحتمله العقل، ولم يتحقق ولن يتحقق عبر التاريخ!!

يقيناً ان الإرهاب الذي ألحق باليمن أضراراً سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية خطيرة، يستلزم مواجهة شاملة كمهمة وطنية بالدرجة الأولى، ناهيك عن اخطار الإرهاب المباشرة على الأمن والسلم الدوليين.. وقد دعا الرئيس علي عبدالله صالح قبل اربعة أعوام الى اصطفاف وطني لمكافحة الإرهاب، بيد أن موقف بعض أحزاب المعارضة المنضوية ضمن كتلة «اللقاء المشترك» التي يقودها حزب التجمع اليمني للإصلاح، ويضم الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وثلاثة أحزاب إسلامية، خضع لمكايدات سياسية ومواقف غامضة تجسدت في التماهي مع الخطاب السياسي والعقائدي لتنظيم «القاعدة»، ورفض إدانة الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الموانئ والأراضي اليمنية، انطلاقاً من حسابات ضيقة تتعلق بالانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في ابريل القادم، حيث راهنت الأحزاب القومية والإسلامية في كتلة «اللقاء المشترك» على إخضاع قضية مكافحة الإرهاب للتحالفات الإنتهازية والمزايدات السياسية والمناورات الانتخابية بهدف الضغط على الحزب الحاكم والرئيس علي عبدالله صالح شخصياً لتحسين فرص نجاح أحزاب المعارضة في الانتخابات القادمة والمشاركة في السلطة بوسائل التوافقات والترتيبات المسبقة عبر الأبواب الخلفية، الأمر الذي من شأنه تعطيل آليات ومفاعيل العملية الديمقراطية الناشئة في اليمن، وتكريس هيمنة النخب السياسية والحزبية والتقليدية القديمة، والالتفاف على الأسس الدستورية التي تنظم تداول السلطة والمشاركة فيها عبر صناديق الاقتراع.

من المفارقات الغريبة ان قادة احزاب (اللقاء المشترك) يتحدثون في الصالونات المغلقة للسفارة الأميركية والبعثات الدبلوماسية الأجنبية في صنعاء، بخطاب مناهض للإرهاب، ويسربون معلومات كاذبة تتهم الدولة بعدم الجدية في محاربته، وذلك بهدف تأليب هذه الدول ضد الحكومة اليمنية، وعلى النقيض من ذلك توزع هذه الأحزاب في خطابها الموجه للجماهير ومشاهدي الفضائيات ومتصفحي مواقعها على الإنترنت اتهامات خطيرة للدولة بالتفريط بالسيادة الوطنية، وتطالب بإطلاق سراح الموقوفين على ذمة الجرائم الإرهابية. وكلا الخطابين المزدوجين ينطلقان من ذهنية مشوهة ومأزومة، وعصاب ايديولوجي حاد، ويستهدفان في نهاية المطاف ممارسة مختلف الوسائل والأساليب التي تحقق لها غاياتها السياسية وبضمنها إضعاف الحزب الحاكم وتقويض سلطة حكومته وتحسين فرص هذه الأحزاب للفوز بأكبر قدر من المكاسب السياسية في الانتخابات القادمة!!

يذكرنا إصرار هؤلاء على البحث عن ذرائع لتبرير الجرائم الإرهابية التي ارتكبها المتطرفون في اليمن، بمواقف مماثلة لبعض الذين يحترفون ممارسة العمل السياسي تحت عباءة الدين في العالم العربي حين كانوا يسعون من خلال كتاباتهم في الصحف العربية، الى البحث عن ذرائع لجرائم قتل المدنيين الأبرياء على أيدي الجماعات المصرية المتطرفة التي كانت تبرر جرائمها ضد المدنيين الأبرياء في مصر بذريعة ما تسمى بأحكام قتال الطائفة الممتنعة، وبضمنها فكرة «التترس» الدخيلة على الإسلام، والتي تُجيز قتل المدنيين من الشيوخ والرجال والنساء والأطفال المتترس بهم من قبل الكفار في المدن والقرى والتجمعات السكنية والمصالح الحكومية التي تديرها الطائفة الممتنعة عن تطبيق الشريعة، والزعم بأن هؤلاء المدنيين سيبعثون يوم القيامة على نيّاتهم، فإن كان مسلما ذهب الى الجنة، وان كان كافراً او مرتداً استقر في النار.

ومن المعروف ان هذه الفكرة التي لا يعترف بها رجال الدين المستنيرون والمؤسسات الإسلامية المعتبرة، انتشرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي، على تربة التزاوج الحاصل بين الأفكار المتطرفة للجماعات الجهادية الأفغانية والأفكار المتطرفة للجماعات التي خرجت من جبة الأخوان المسلمين والفكر الوهابي في الجزيرة العربية واليمن ودول الخليج و مصر وسوريا وشمال افريقيا، ثم انتشرت في العالم العربي والإسلامي بعد عودة الأفغان العرب من أفغانستان الى بلدانهم، وهي الفكرة نفسها التي أجاز بها شيوخ «الإصلاح» اقتحام مدينة عدن في أسرع وقت ممكن حتى ولو تم «فتحها» على جثث سكانها المدنيين من الأطفال والشيوخ والنساء في فتواهم الشهيرة التي رفض الرئيس علي عبد الله صالح ووزير الدفاع وقيادة القوات المسلحة الالتزام بها اثناء حرب 1994م!!

ما من شك في أن امتناع بعض القوى السياسية المعارضة عن إدانة الارهاب يسهم في توفير تغطية غيرشرعية على هذه الثقافة التي شكلت مرجعية فكرية للإرهاب المتستر بالدين في العالم العربي والإسلامي، و يذكرنا موقف أحزاب المعارضة المنضوية في (اللقاء المشترك) من جرائم الإرهاب في اليمن، بالأساليب التى اعتاد عليها الكثير من الكتاب الاسلامويين في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية العربية عندما كانوا يتذاكون في التماهي مع الجرائم الإرهابية البشعة التي كانت الجماعات المتطرفة ترتكبها في مصر، من خلال مقالاتهم التي أفرطت في الحديث عن «العنف والعنف المضاد» بقصد البحث عن أسباب وذرائع تبرر الجريمة الإرهابية وتُضفي نوعاً من المشروعية عليها، بدلاً من إدانتها والعمل على تجفيف المنابع التي تغذيها. وبعد سنوات من المواجهة التي راح ضحيتها المئات من الأبرياء في مصر اكتشف المتطرفون المسجونون ان مشكلتهم لم تكن مع عنف مضاد لعنف الدولة الكافرة، ولا مع المجتمع الذي وصفوه بالجاهلية.. بل إن مشكلتهم كانت بالأساس مع أفكارهم المشوّهة التي برعت قوى الاسلام السياسي الحركي في التمويه عليها.. وقد أجرى هؤلاء المتطرفون مراجعة نقدية لأفكارهم الخاطئة، واصدروا من داخل السجون المصرية اربعة كتب أعربوا فيها عن ندمهم وتوبتهم، ثم قدموا اعتذاراً تاريخياً للدولة والمجتمع، بعد ان أبدوا استعداداً لتخصيص مبيعات كتبهم لصالح ضحاياهم الذين قتلهم الإرهاب استناداً الى أفكار خاطئة وتعبئة خاطئة كان الاسلامويون السياسيون يحرصون على عدم إدانتها، ويسرفون في الكتابة بحثاً عن ذرائع لتبريرها والتماهي مع منطلقاتها وأهدافها، على غرار ما يقوم به اليوم بعض السياسيين في اليمن.. والله في خلقه شؤون.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

المدارس الدينية

أحلام أكرم □

في إحدى رحلاتي إلى المنطقه العربية.. اشتريت بعض الكتب للمساعدة في تعليم أطفالي اللغة العربية لفت نظري أحد هذه الكتب.. الصادر من دار الأسرة للنشر والتوزيع وأيضا من دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع بعنوان (قصص الأنبياء المبسطة للأطفال) تاليف الكاتب ياسر سلامة ومراجعة الشيخ أحمد التميمي.

الكتاب يحتوى على قصص الأنبياء بدءا من سيدنا آدم.. وانتهاء بالنبي محمد (سلام الله عليه).

ولحسن الحظ أنني قرأته قبل أن أقدمه لأولادي.. حيث وجدت أن كل القصص الواردة فيه عن جميع الأنبياء لا تبث سوى الرعب من غضب الله والخوف والترهيب فقط بدون استعمال أي من صفات الله الحسنى الأخرى.. ما جعلني أعدل عن قراءته لأطفالي. لأنني على قناعة تامة بان الخوف لا يولد إلا حالة من الجمود والشك والحذر من البشر عموما.. وأن مضاعفاته السلبية تحد وتمنع القدرة على التفكير الحر.. وأن وجودهم في بيئة تشجع على التفكير المجرد والموضوعي لإنتاج فكر عقلاني منطقي يعتمد على الحجة والبرهان لكسب الحوار بإقناع الآخر المختلف.. سيجعلني اخسر المعركة معهم.. وأخسر احترامهم لي ولتفكيري وما سأطرحه عليهم في مرات قادمة..

تذكرت هذه الحادثة بعد مشاهدتي قبل يومين لبرنامج بانوراما المفضل لدى ملايين من البريطانيين والذي بين بما لا يدع مجالا للشك بأن موضوع الهوية للمواطنين البريطانيين المسلمين لا زال مصمما على إعلاء الهوية الدينية على الهوية الوطنية برغم ما قدمته لهم الحكومات البريطانية المتعاقبة من تسهيلات معيشية ومن حقوق متساوية في المواطنة وفي فرص عمل وحياة كريمه قد لا يحظون بمثلها في بلدانهم الإسلامية.. وبرغم وجود العديد من المدارس الحكومية البريطانية إلا أن البحث بيّن زيادة الطلب من العائلات البريطانية المسلمة على إلحاق أبنائها وبناتها بهذه المدارس الدينية لتعليم أطفالهم ديانتهم..وللحفاظ على ثقافتهم وحماية أطفالهم من الرذيلة التي يخافون من تأثيرها على أولادهم في المجتمع البريطاني..

وحتى لا تتهم الـ (بي بي سي) بالهجوم على الإسلام.. قامت بعمل بحث مماثل لمدرسة يهودية كانت نتيجته بأنها منغلقة على نفسها كديانة ولا تقبل بغير اليهود.. والمدرسة كاثوليكية مسيحية بيّن البحث أنها كارهة للإسلام ومنددة به ولكن مناهجها تحمل التسامح المسيحي الذي حث عليه المسيح.. ولكن تبقى المدارس الإسلامية هي الأكثر غلوا بين الجميع في تدريسها لمنهاج صادر عن وزارة التربية والتعليم في بعض الدول العرابية يحمل أكثر الأفكار تشددا في كراهية اليهود وكل من لا يعتنق الإسلام.. وتشبيههم بالقردة والخنازير وأن الإعدام هو العقاب الحق للشواذ. وعدم الاختلاط بين الجنسين. وعدم خروج المرأة إلا للضرورة القصوى.. وتحريم الموسيقى.. ووصف الآخرين غير المسلمين بالكفّار و تدريس بعض مواد الشريعة التي تنص على قطع يد السارق في سرقته الأولى ثم قطع رجله في المرة الثانية.

بمعنى آخر أن مثل هذه المدارس ترمي عرض الحائط بكل ما تعمل عليه الحكومة البريطانية في خوفها من الإرهاب من حث على الإندماج في المجتمع والثقافة البريطانية لحماية التعددية والديمقراطية وإعلاء المواطنة وتهميش الدين كعامل مفرّق بين الجاليات المختلفة...

نعم إن مثل هذه المناهج هي الخطوة الأولى للتطرف.. ثم التبرير لاستعمال العنف كطريقة للحصول على المكاسب السياسية وهو الأمر الذي يخشاه البريطانيون خاصة وفي ظل الزيادة السكانية الكبيرة من المسلمين التي من المتوقع وصولها إلى 50 % من السكان البريطانيين في غضون 20 عاما.. وهو الأمر الذي يخيف الحكومة والشعب البريطاني بل والأوروبي عموما حذرا مما قد يقوم به البعض منهم من عمليات تفجيرية تطال أكبر عدد ولا تفرّق بين أي من معتنقي الديانات الأخرى ؟؟

ولكني وبالرغم من رفضي لمبدأ المدارس الدينية جملة وتفصيلا.. أعتقد بأن وجود هذه الكمية الكبيرة من مثل هذه الكتب.. والإستمرار في تدريسها في هذه المدارس ينم عن منتهى الجهل من الجهاز الإداري للقائمين على مثل هذه المدارس في الاستمرار بتدريس هذه المواد في مجتمع يحتضنهم.. وأيضا لما في هذا الغلو من خطر على الطلاب وعلى مستقبلهم في بريطانيا...

نعم هناك بعض العادات السيئة المتصلة بالثقافة البريطانية والتي نرفضها جميعا.. ولكن من المجحف وغير الممكن عدم الاعتراف بأن هناك الكثير من الجوانب الإيجابية أيضا في هذه الثقافة والتي لولاها لما تمتعنا بالحرية وبالمواطنة التي نحث على الأخذ بها في الدول العربية الأخرى..

ولكن السؤال الأهم.. هل من مصلحة أي طفل في هذا العالم أن يؤدلج تفكيره بمثل هذه الأفكار في مثل هذه السن الصغيرة والتي تحمل ليس فقط إنغلاقا على الذات..بل تحمل بذور تطرف وعنف. وعدم استقرار نفسي..

لقد أثبت علماء النفس بأن عقل الطفل مبرمج على تصديق كل ما يقوله الكبار على أنه حقيقة نظرا لأنها تأتي من أفواه من اعتقد فيهم الأمان والحب.. وأن تخويفهم بالأساطير وبالخرافة على أنها الحقيقة المطلقة هو استغلال لبراءتهم وتسميم لعقولهم.. وقتل لقدرة النقد والإبداع فيهم..

إن أدلجة تفكير الطفل في مثل هذه الأعمار إنما هي نوع من أنواع العنف الفكري ضدهم.. وانتهاك لحقوق الطفل في العيش بأمان وبحرية وبدون خوف.. ونتائج مثل هذه الأدلجة خطيرة جدا على النمو الإنساني في تفكير الطفل الذي من حقه أن يتعرف على الآخرين بغض النظر عن اللون والدين في المجتمع الذي يعيش فيه..

وكما تثور ثائرة الحكومة البريطانية خوفا على مجتمعها من تعتيم قلوب هؤلاء الأطفال.. أتمنى أن تثور ثائرة الإنسان العربي على أن تدريس هذه المواد يحجب نور العقل.. ونور القلب الذي هم بحاجة ماسة إليه للخروج من التبرير الديني لكره الآخر.. وتبرير فقه الولاء والبراء. فالرب واحد.. والعالم مفتوح ليحتضن إنسانيتنا المشتركة بدون حواجز ولا قيود..

أتمنى أن أرى يوما على المنطقة العربية تمنع فيه تدريس هذه الكتب.. التي لا تعمل إلا على خلق حواجز من الكره بين الإنسان العربي وإخوة في الوطن.. وبينه وبين اخيه في الإنسانية في العالم الآخر .. فالدين لله والوطن للجميع.. وفي عالم لا حدود فيه.. فإن أرض الله لخلق الله..

□ باحثة وناشطة في حقوق الإنسان

أفراحنا بعيد الاستقلال لها وهجها الخاص وأثرها العميق بلقاء الإخاء والمحبة في رحاب محافظتي عدن وأبين